

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤، بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٣/١٢/١٣

باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٢/٧ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً

مبلغ ١٩٦٢٥٠٠ جنيه (مليون وتسعمائة واثان وستون ألفاً وخمسمائة جنيه لاغير)

وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٨٠٥١١٥ جنيهًا (مليون وثمانمائة

وخمسة آلاف ومائة وخمسة عشر جنيهًا لاغير) بفائض قدره مبلغ ١٥٧٣٨٥ جنيهًا

(مائة وسبعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثمانون جنيهًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٢/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن